استدراكات صاحب التَّحرير والتَّنوير النَّحويِّة على صاحب الكشاف (نماذج مختارة)

د. محمد عبدالله علي إبراهيم (★)

مقدِّمـــة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين. ثُمَّ أمَّـا بعـدُ:

فإنَّ علم التَّفسير يعدُّ من أشرف العلوم وأجلِّها وأنفعها لتعلُّقه بالقرآن الكـريم كتاب الله المنزل الَّذي لا يأتيه الباطل، ولا يستطيع أن يتطاول عليه متطاولٌ ، وكـل مـا يتعلَّق بالتَّفسير، ويتَّصل به له من القدّر والمنزلة بقدر تعلّقه وقربه .

لذا اشتغل كثير من العلماء به وأفنوا أعمارهم في خدمته . وكان من بين هؤلاء العلاَّمة محمَّد طـاهر بـن عاشـور ت:١٣٩٣هـ ، صـاحب التَّفـسير المـشهور(التَّحريـر والتَّنوير) الَّذي جمع فيه خلاصة ما في كتـب التَّفاسـير وزاد عليهـا وعـني في تفـسيره بالنَّحو واللُّغة والبلاغة وغيرها؛ لذا أكثر في نقوله مـن كتـب التَّفاسـير الَّـتي تعنـى بعلوم العربيِّة وعلى رأسها تفسير الكشَّاف الَّذي قـال فيـه: "والتَّفاسـير وإن كانـت كثيرة فإنَّك لا تجد الكثير منها إلاَّ عالةً على كلام سابق بحيث لاحَـظَّ لمؤلِّفه إلا الجمعَ

(★) عميد شؤون الطلاب بالجامعة وأستاذ النحو والصرف بكلية العربية .

على تفاوتٍ بين اختصار وتطويل، وإنّ أهـمَّ التَّفاسـير تفـسير (الكـشَّاف)، و(المحـرِّر الوجيز) لابن عطيَّة، و(مفاتيح الغيب) لفخر الدِّين الرَّازي[١].

لذلك أكثر من ذِكرِه في كتابه التَّحرير والتَّنوير حيث ورد ذكرُ الكشَّاف أكثر من ثمانمائة وعشرين مرة مستشهداً بأقواله في اللُّغـة، أو في النَّحـو ،أو في الـصَّرف، أو في البلاغة، أو في غير ذلك، وهو في كثير من الأحايين يُثني عليه، ويُؤيِّـدهُ في آرائـه فمـثلاً في إعرابه لقوله تعالى:﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٢] قال: ولَّما كان الوصف لـه عمل فعله تعيَّن على النُّحاة اعتبار الوصـف مبتـدأ ، لأنَّ للمبتـدأ عراقـة في الأسمـاء، واعتباره مع ذلك متطلِّباً فاعلاً، وجعلوا فاعله سادَّاً مسدَّ الخبر، فصار للتَّركيب شبهان. والتَّحقيق أنَّه في قوَّة خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر . ولهذا نظـر الزَّمخـشريُّ في (الكـشَّاف) إلى هذا القصد فقال: (قُدِّم الخبر على المبتدأ في قوله: أراغب أنت عن آلهتي لأنَّه كـان أهمَّ عنده وهو به أعنَّى) أهـ . ولله دَرُّهُ وإن ضاع بين أكثر النَّاظرين دُرُّه."[3]

بل يعتبره حجَّة فيما ينفرد به مـن آراء ففـي اشـتِّقاق كلمـة (بـاخع) قـال: "وفي اشتِّقاقه خلاف فقيل مشتقٌّ من البخاع بالبـاء الموحـدة (بـوزن الكتـاب) وهـو عـرق مستبطن في القفا فإذا بلغ الذَّابح البخاع فذلك أعمق الذَّبـح قالـه الزَّمخـشريَ في

---

(1) التّحرير والتّنوير محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي ،ت : ١٣٩٣هـ الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤، ج ١ ص ٧.

(2) مريم الآية : ٤٦

(3) التحرير والتنوير الجزء ١٦ ص١١٩.

قوله تعالى:﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ ﴾[1] في سورة الشُّعراء، وانفرد الزَّمخشريُّ بذكر هذا الاشتقاق في (الكشَّاف)، و(الفائق)، و(الأساس) .

قال ابن الأثير: في (النِّهاية) (بحثت في كتب اللُّغة والطِّب فلم أجد البخاع بالموحَّدة) يعني أنَّ الزَّمخشريّ انفرد بهذا الاشتقاق وبإثبات البخاع اسماً لهذا العرق.

قلتُ: كفى بالزَّمخشريِّ حجَّة فيما أثبته."[2]

بل ويعتذر له إن رأى تقصيراً منه في تفسيره ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾[3]

قال: " وفسَّر صاحب الكشَّاف المثل هنا بالصِّفة الغريبة تشبيهاً لها ببعض الأمثال السَّائرة وهو تفسير بما لانظير له ولا استعمال يعضِّده اقتصاداً منه في الغوص عن المعنى لا ضعفاً عن استخراج حقيقة المثل فيها، وهو جَذِيعُها المُحكّك وعذيقُها المرجَّب ولكن أحسبه صادف منه وقت سرعة في التَّفسير، أو شغلاً بأمر خطير وكم ترك الأوَّل للأخير"[4].

ومع هذا فإنَّه يلاحقه ملاحقة شديدة ويُخطِّئُه بل ويتَّهمه بأنَّه يستخدم التَّفسير في الانتصار لمذهبه الاعتزاليّ، ففي قوله تعالى:﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ

([1]) الشعراء الآية ٣.

([2]) التحرير والتنوير الجزء ١٥ ص٢٥٤.

([3]) الحج الآية ٧٣.

([4]) التحرير والتنوير الجزء ١٧ ص٣٤.

أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ﴾ [1]قال: " فالمعنى نفي ماهيَّة الملكية عنه ، لأنَّ لجنس المَلك خصائص أخرى مغايرة لخصائص البشر وهذا كما يَقولُ القائل لمن يُكلِّفه عنتاً: إنِّي لستُ حديداً.

ومن تلفيق الاستدلال أن يستدلَّ الجَبَّائي بهذه الآية على تأييد قول أصحابه المعتزلة بتفضيل الملائكة على الأنبياء مع بُعدِ ذلك عن مَهيَع الآية، وقد تابعه الزَّمخشريُّ وكذلك دأبه كثيراً ما يُرغم معاني القرآن على مسايرة مذهبه فتنزو عصبيَّتُهُ وتنزوي عبقريَّتُه".

وقال في موطن آخر عند شرحه لقوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [2]

قال: " وفي الآية دليل على ثبوت الشَّفاعة بإذن الله كما قال تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [3]. ولصاحب (الكشَّاف) هنا تكلُّفات في معنى (يخافون أن يحشروا) وفي جعل الحال من ضمير يحشروا حالاً لازمةً، ولعلَّه يرمي بذلك إلى أصل مذهبه في إنكار الشَّفاعة".

ويُؤيدُ ما ذهب إليه ابن عاشور من تعصُّب الزَّمخشريِّ لمذهبه ما جاء في (وفيات الأعيان):"وكان الزَّمخشريُّ معتزليَّ الاعتقاد متظاهراً به حتى نقل عنه أنَّه كان إذا

([1]) الأنعام الآية٥٠.

([2]) الأنعام الآية ٥١.

([3]) البقرة ٢٥٥.

قصد صاحباً واستأذن عليه في الدِّخول يقول لمن يأخذ له الإذن قل له: أبو القاسم المعتزليُّ بالباب، وأوَّل ما صنَّفَ كتابه (الكشَّاف) كتب استفتاح الخطبة (الحمد لله الّذي خلق القرآن) فيقال: إنَّه قيل له: متى تركتَّهُ على هذه الهيئة هجره النَّاس، ولايرغب أحد فيه فغيَّره بقوله: (الحمد لله الذي جعل القرآن) وجعل عندهم بمعنى خلق." [1].

لذا يبدو أنَّ ابن عاشور ينشد الحقيقة في ملاحقته للزَّمخشريّ فلم يمنعه إعجابه به من انتقاده ممَّا دفعني لأن أتابع ما أورده ابن عاشور من قضايا نحويَّة في كتابه التَّحرير والتَّنوير خطَّأ فيها الزَّمخشريَّ، أو اتَّهم عمله فيها بالنَّقص، أو رأيه باللَّبس – وأسميت هذا البحث: استدراكات صاحب التَّحرير والتَّنوير النَّحوية على صاحب الكشَّاف.

مشكلة البحث:

التّهمة الموجهة لصاحب الكشّاف بأنَّه ينتصر لمذهبه الإعتزاليّ بتطويعه للنَّحو في تفسيره للقرآن الكريم تُعدُّ مشكلة يأتي هذا البحث للإسهام في حلِّها ،فإذا توصل إلى تأكيد صحَّة الإتِّهام فهذا يستدعي مراجعة شاملة لكتب التَّفاسير خاصَّة إذا كان أصحابها من الَّذين لهم معتقدات تخالف ما أجمع عليه السَّلف الصَّالح .

([1]) وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين ج ٥ ص١٧٠.

أهميَّة الموضوع:

١. إنَّ الإمام ابن عاشور نقل من تفسير الكشَّاف نُقولاً مهمَّة، وافقه في كثير منها ، واعترض عليه في بعضها؛ لذا تأتي هذه الدِّراسة للوقوف على الصَّواب قدر المستطاع.

٢. إنَّ المستدرَك عليه عالم جليل من السَّابقين وتفسيره من أجلّ التَّفاسير وأشهرها .

٣. إنَّ المستدرِك من العلماء الأجلاَّء المتأخِّرين له مؤلفات قيِّمة وإسهامات في مجالات مختلفة ، فهو عالي الشَّأن ورفيع المرتبة العلميِّة .

أهداف البحث:

١. جمع استدراكات ابن عاشور ودراستها .

٢. التَّأكد من صحّة الاتِّهام القائل بأنَّ صاحب الكشَّاف ينتصر لمذهبه الاعتزاليّ بتطويع النَّحو.

منهج البحث :

المنهج الَّذي اتَّبعته في هذا البحث هو المنهج الوصفي التَّحليلي بحيث أصف القضيَّة كما وردت في كتاب التَّحرير والتَّنوير، وأعرضها على كتاب الكشَّاف بغرض التَّأكُّد من صحَّة النَّسبة ومن ثمَّ أحلِّلُها مستعيناً بكتب النَّحو والتَّفسير .

حدود البحث:

أهم القضايا النَّحويَّة الَّتي استدركها ابن عاشور على الزَّمخشريّ خطَّأه فيها أو اتّهم عمله فيها بالنَّقص أو رأيه باللبس.

هيكل البحث:

بنيته على مقدِّمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، فالمقدِّمة احتوت على مشكلة البحث ، وأهميِّة الموضوع، وأهداف البحث ، ومنهجه وحدوده .

المبحث الأوَّل: جاء بعنوان التَّعريف بابن عاشور والزَّمخشريّ وكتابيهما، والمبحث الثَّاني: عنوانه الاستدراكات في معاني الحروف والأسماء، أمَّا المبحث الثَّالث: فقد جاء بعنوان الاستدراكات الإعرابية .

المبحث الأوَّل

التَّعريف بابن عاشور والزَّمخشريّ وكتابيهما

المطلب الأوَّل: التَّعريف بابن عاشور وكتابه .

أوَّلاً: التَّعريف بابن عاشور.

" هو محمَّد الطَّاهر بن عاشور (١٨٧٩- ١٩٧٣م) رئيس المفتين المالكيِّين بتونس وشيخ جامع الزَّيتُونة وفروعه بتونس. مولده ووفاته ودراسته بها، عُيِّنَ عام ١٩٣٢م شيخاً للإسلام مالكيًّاً، وهو من أعضاء المجمعين العربيَّين في دمشق والقاهرة، له مُصنَّفاتٌ مطبوعةٌ من أشهرِها (مقاصد الشَّريعة الإسلامية)، (وأصول النِّظام الاجتماعي في الإسلام)، (والتَّحرير والتَّنوير)، (والوقف وآثاره في الإسلام)،(وأصول الإنشاء والخطابة)، (وموجز البلاغة) وممَّا عُنيَّ بتحقيقه ونشره (ديوان بشَّار بن برد)، وكتب كثيراً في المجلاَّت، وهو والد محمَّد الفاضل ".[1]

ثانياَ: تعريف بكتابه التَّحرير والتَّنوير .

فاسمه الكامل (تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد)، ثُمَّ سُمِّي اختصاراً بـ(التَّحرير والتَّنوير) وهو تفسيرٌ قيِّمٌ أمضى في تفسيره قرابة الأربعين عاماً، وقد اشتمل على كثير من الفوائد واللَّطائف والتَّحريرات، مع الحرص على تلمُس الحكم من الأحكام والتَّشريعات، والإكثار من النُّقول عن الأئمَّة والعلماء في شتَّى العلوم سواء كانت شرعيَّة، أو لُغويَّة، أو بلاغيَّة، أو غيرها من

(1) الأعلام : خير الدين بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملاين ط ٥ ج ١ ص ١٧٤.

فروع العلم، وقد بيَّنَ منهجه فيه في مقدِّمته فقال:"وقد اهتممتُ في تفسيري هذا ببيان وجوه الإعجاز، ونقل البلاغة العربيَّة، وأساليب الاستعمال، واهتممت أيضاً ببيان تناسب اتِّصال الآيات بعضها ببعض، وهو منزع جليل قد عُنِيَّ به فخر الدِّين الرَّازيّ، وألَّف فيه برهان الدِّين البقاعي كتابه المسمَّى (نظم الدُّرر في تناسب الآي والسُّور) إلاَّ أنَّهما لم يأتيا في كثيرٍ من الآي بما فيه مقنع، فلم تزل أنظار المتأمِّلين لفضل القول تتطَّلع. أمَّا البحث عن تناسب مواقع السُّور بعضها إثرَ بعض، فلا أراه حقَّاً على المفسِّر.

ولم أغادر سورة إلا بيَّنتُ ما أحيط به من أغراضها لئلاَّ يكون النَّاظر في تفسير القرآن مقصوراً على بيان مفرداته ومعاني جُملِهِ كأنَّها فِقَرٌ متفرَّقةٌ تصرفه عن روعة انسجامه، وتحجبُ عنه روائعَ جمالهِ. واهتممتُ بتبيِّين معاني المفردات في اللُّغة العربيَّة بضبطٍ وتحقيقٍ ممَّا خلت عن ضبط كثيرٍ منه قواميس اللُّغة. وعسى أن يجد فيه المطالع تحقيق مراده، ويتناول منه فوائدَ ونكتاً على قدر استعداده، فإنِّي بذلتُ الجهدَ في الكشفِ عن نكت من معاني القرآن وإعجازه خلت عنها التَّفاسير ومن أساليب الاستعمال الفصيح ما تصبو إليه هممُ النَّحارير، بحيث ساوى هذا التَّفسير على اختصاره مطوُّلات القماطير، ففيه أحسن مافي التَّفاسير، وفيه أحسن ممَّا في التفاسير. وسميته :تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد. " (١)

(١) التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م ج١ ص٨.

المطلب الثَّاني: التَّعريف بالزَّمخشريّ وكتابه .

أوَّلاً:التّعريف بالزّمخشريّ

"هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزَّمخشري ، من أهل خوارزم، وزمخشر إحدى قراها. كان إماماً في النَّحو واللُّغة، تشدُّ إليه الرِّحال ، وله في ذلك مصنَّفات ، وكان فصيحاً، بليغاً، علاَّمة، قدم بغداد قبل الخمسمائة ،وسمع بها من أبي الخطَّاب بن البطر ، وتوجه إلى الحجاز فحجَّ وأقام هناك مدَّة مجاوراً، وعاد إلى خوارزم ،وأقام بها ، ثمَّ قدِم بغداد بعد الثَّلاثين وخمسمائة .

ومن شعره يرثي شيخه أبا مضر :

وقائلة ما هذه الدُّررُ الَّتي *** تساقطها عيناك سمطين سمطين

فقلتُ هو الدُّرُ الَّذي قد حشا به *** أبو مضرٍ أذني تساقط من عيني

مولده في سابع عشرين رجب سنة سبع وستين وأربعمائة، وتوفي في ليلة عرفة من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بكركابخ وهي قصبة خوارزم"[1]

ومن تصانيفه البديعة "(الكشَّاف) في تفسير القرآن الكريم لم يُصنَّفْ قبله مثله و(المحاجَّاة بالمسائل النَّحوية)، و(المفرد والمركَّب) في العربيَّة ، و(الفائق) في تفسير الحديث، و(أساس البلاغة) في اللُّغة ، و(ربيع الأبرار وفصوص الأحبار) ، و(متشابه أساس الرّواة) ، و(النَّصائح الكبار)، و (النصائح الصِّغار)، و(ضالَّة النَّاشد)،

(1) تاريخ بغداد وذيوله ، تأليف أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي ت: ٤٦٣هـ ، تحقيق مصطفي عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ، ١٤١٧هـ . ج ٢١ص ١٧٢.

(والمفصَّل) في النَّحو وقد اعتنى بشرحه خلق كثير ، و(الأنموذج في النّحـــو) ، و(المفرد والمؤلّضف) في النَّحو ") [١]

ثانياً التعريف بالكشَّاف :

أسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّاويل .

وسبب تأليفه " حصل بينه وبين أمير مكة أبي الحسن علي بن حمزة بن وهـــاس من المحبَّة والمصادقة ما لا يزيد عليه وصنَّف باسمه تفـــسير الكـــشَّاف ومدحـــه بقصائد كثيرة " [٢] ويقول الشيخ محمد بن علي الأزهري في مدح الكشَّاف: **"** وبعد فإنَّ كتاب الكشَّاف كتاب على قدر رفيع الشَّأن لم ير مثله في تصانيف الأوَّلين ولم يـرد شيء في تأليف المتأخِّرين اتَّفق على حسن تركيبه كافَّة المهـرة المتقـنين واجتمـع علـى صحَّة أساليبه جلُّ الفضلاء المتقدِّمين المتكلمين .قـد بـرع رحمـه الله في تنقـيح قـوانين التَّفسير وتهذيب براهينه ، وتمهيد تشييد معاقده ومبانيه حتى قيل: إنَّ كلَّ كتاب بعـده في التَّفسير محمول عليه **"**[٣].

([1])وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين بن أحمد بـن محمـد ابـن خلكـان (ت٦٨١هـــ) تحقيـق إحسان عباس الناشر دار صادر – بيروت ١٩٩٤م ج٥ ص ١٦٨.

([2]) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، مجد الدين أبو طاهر محمد ابن يعقوب الفيروز أبادي، ت : ٨١٧هـ ، نشر دار سعيد للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١/ ١٤٢١هـ.

([3]) طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الأدنه وي ، من علماء القرن الحادي عشر ، تحقيق سليمان بن صالح الخزي ، نشر مكتبة العلوم والحكم السّعوديَّة ط١/ ١٤١٧هـ ، ج١ ص ٢٢٦.

المبحث الثاني
الاستدراكات في معاني الكلمـــات

المطلب الأوَّل : الاستدراكات في معاني الحروف

أوَّلاً : الحروف العاملة

المسألة الأولى:(يا) النِّداء.

في إعرابه لقولـــه تعـــالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1]

قال ابن عاشور: "و(يا) حرف للنِّداء وهو أكثر حروف النِّداء استعمالاً فهو أصل حروف النِّداء ولذلك لا يقدَّر غيره عند حذف حرف النِّداء ولكونه أصلاً كان مشتركاً لنداء القريب والبعيد كما في(القاموس) قال الرَّضي في شرح (الكافية) : إنَّ استعمال (يا) في القريب والبعيد على السَّواء ودعوى المجاز في أحدهما أو التَّأويل خلاف الأصل، وهو يريد بذلك الرَّد على الزَّمخشريِّ إذ قال في (الكشَّاف): ويا حرفٌ وضِع في أصله لنداء البعيد ثُمَّ استعمل في مناداة من سها أو غفل وإن قرب تنزيلاً له منزلة مَنْ بَعُدَ ".[2]. وفي المفصَّل يعلل الزَّمخشريّ لما ذهب إليه عند تناوله لحروف النِّداء بقوله: " وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة ووا فالثَّلاثة الأوَّلى لنداء البعيد أو من

([1]) البقرة الآية ٢١.

([2]) التحرير والتنوير ج١ ص٣٢٤.

هو بمنزلته من نائم أو ساه، فإذا نُوديَ بها من عداهم فلحرص المنادِي على إقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعوه له، وقول الدَّاعي:ياربِّ ويا الله : استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مظانِّ القَبَول والاستماع، وإظهار للرَّغبةِ في الاستجابة بالجُؤَار"[1]. وما قاله الزُّمخشريّ يوافقه فيه ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك:

وللمنادَى النَّاء أو كالنَّاء يا *** وأي وآ كذا أيا ثمَّ هيا

قال: "لايخلو المنادَى من أن يكون مندوباً أو غيره، فإن كان غير مندوب فإمَّا أن يكون بعيداً أو في حكمه فله من حروف النِّداء يا و أي وآ وهيا، وإن كان قريباً فله الهمزة".[3].

كذلك جاء في الجنَى الدَّاني في حروف المعاني ما يُؤكِّدُ أنَّ الأصل في (يا) النِّداء لنداء البعيد (جاء:(يا) أن تكون لتنبيه المنادَى نحو: يا زيد فهي في هذا حرف نداء، وهي أمُّ باب النِّداء فلذلك دخلت في جميع أبوابه وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت (وا) في باب النُّدبة وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً وقد يُنادَى بها القريب)[4] .

([1]) المفصل في صنعة الاعراب، أبو القاسم محمود بن محمد الزمخشري تحقيق علي بوملحم نشر مكتبة الهلال بيروت ط١ ١٩٩٣م ج١ ص٤١٣.

([3]) شرح ابن عقيل ج٣ ص٢٥٥.

([4]) الجنى الداني في حروف المعاني . أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادى ت٧٤٩هـ تحقيق فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل نشر دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ط١ ١٩٩٢م ج١ ص٣٥٤.

لذا فإن النَّحاة ليسوا على اتِّفاقٍ في أنّ (يا) تأتي لنداء القريب أصالةً أوْ مجازاً وكل له ما يؤيِّدُ به مذهبه ولا سبيل للتَّرجيح؛ لأنَّ القولَ بالأصالةِ أو المجازِ لا أثرَ لهما في الحكمِ.

المسألة الثَّانية: (مِنْ).

في قولـــه :﴿ وَمَامِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾[1] . في حديثه عن (مِنْ) الزَّائدة قال ابن عاشور:قُصد به الشّمول والإحاطة ؛ لأنَّه وصف آيلٌ إلى معنى التَّوكيد؛ لأنَّ مفاد يطير بجناحيه أنَّه طائر، كأنَّه قيل:ولا طائر ولا طائر والتَّوكيد هنا يُؤكِّد معنى الشّمول الَّذي دلَّت عليه (مِنْ) الزَّائدة في سياق النَّفيّ. فحصل من هذين الوصفين تقرير معنى الشّمول الحاصل من نفي اسميّ الجنس، ونكتة التّوكيد أنَّ الخبر لغرابته عندهم وكونه مظنَّة إنكارهم أنَّه حقيق بأن يؤكَّد .

ووقع في (المفتاح) في بحث اتباع المسند إليه بالبيان "أنَّ هذين الوصفين في هذه الآية للدَّلالة على أنَّ القصد في اللَّفظين الجنس لا بعض الأفراد وهو غير ما في الكشَّاف، وكيف يتوهم أنَّ المقصود بعض الأفراد ووجود (مِنْ) في النَّفي نصٌ على نفي الجنس دون الوحدة" [2].

([1]) الأنعام الآية : ٣٨

([2]) التَّحرير والتَّنوير ج ٧ ص ٢١٦.

من معاني (منْ) أنَّها للتَّبعيض وتأتي كذلك لبيان الجنس ورأي ابن عاشور أنَّها في هذه الآية لبيان الجنس ويقول: إنَّ صاحب الكشَّاف ذكر أنَّها للتَّبعيض ولكن بالرِّجوع إلى الكشَّاف ، نجد أنَّه يقول : "فإن قلت: كيف قيل إلاَّ أمم أمثالكم مع إفراد الدَّابة والطَّائر قلت: لمّا كان قوله تعالى:﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ ﴾[1]دالٌّ على معنى الاستغراق ومُغنياً عن أن يقال: وما من دَوابٍّ ولا طير حُملَ قوله على المعنى"[2] وفي هذا النَّص لا نجد ما يشير إلى أنَّ صاحب الكشَّاف يرى أنَّ (مِنْ) في هذه الآية للتَّبعيض بل ذكر أنَّها للاستغراق وهذا رأي ابن عاشور ولا أدري لماذا قوَّلَ ابن عاشور صاحب الكشَّاف ما لم يقله.

ثانياً: الحروف غير العاملة :

المسالة الأولى : هل .

قال تعالى:﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾[3].

جاء في التَّحرير والتَّنوير " وحرف(هل) مفيد الاستفهام ومفيد التَّحقيق ويظهر أنَّه موضوع للاستفهام عن أمر يراد تحقيقه . فلذلك قال أئمَّة المعاني: إنَّ هل لطلب تحصيل نسبة حكميَّة تحصل في علم المستفهم.".

---

(١) الانعام الآية :٣٨

(٢) الكشَّاف ج ٢ ص ٢١.

(٣) البقرة الآية : ٢١٠.

وهو يريد أن يقول: إنَّ (هل) وضع لإفادة الاستفهام بنفسه ولا يعتمد على همزة استفهام مذكورة كانت أم محذوفة مخالفاً بذلك ما ذهب إليه الزَّمخشريّ في كشَّافه حيث قال: (إنَّ أصل(هل) أنَّها مرادفة قد في الاستفهام خاصَّةً ويقول: وعند سيبويه (أنَّ هل) بمعنى قد إلاَ أنَّهم تركوا الألف قبلها لأنَّها تقع في الاستفهام وقد جاء دخولها في قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا *** أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ[1]"[2]

إذن الزَّمخشريّ يوافق سيبويه في أنَّ أصل (هل) أنَّها وضعت للتَّحقيق وإنَّما اكتسبت إفادة الاستفهام من تقدير همزة الاستفهام .

ويوضح سيبويه في كتابه أنَّ بعض الأسماء لورودها في الاستفهام استغنت عن ذكر الهمزة الَّتي في الأساس هي الَّتي تؤدِّي معنى الاستفهام قال: "باب تبيان أم لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف تقول: أم من تقول، ولا تقول أم أتقول؟ وذلك لأنَّ أم بمنزلة الألف وليست (أي ،ومن، وما ، ومتى) بمنزلة الألف ، وإنَّما هي أسماءٌ بمنزلة هذا ، وذاك. إلاَّ أنَّهم تركوا ألف الاستفهام ها هنا إذ كان هذا النَّحو من الكلام لا يقع إلاَّ في المسألة فلمَّا علموا أنَّه لا يكون إلاَّ كذلك استغنوا

([1]) خزان الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي، الوفاة ١٠٩٣هـ تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الرابعة ١٩٩٧م ج ١١ص ٢٦١.

([2]) الكشَّاف ج ١ ص ٤٣٧.

عن الألف وكذلك (هل) إنَّما تكون بمنزلة (قد) ولكنَّهم تركوا الألف إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام"[1] .

ويردُّ ابن عاشور على هذا الرأيّ بقوله : "لا نعرف في كلام العرب اقتران (هل) بحرف الاستفهام إلاَّ في هذا البيت ولا ينهض احتجاجهم به لإمكان تخريجه على أنَّه جمع بين حرفي استفهام على وجه التَّأكيد كما يؤكَّد الحرف في بعض الكلام كقول مسلم بن معيد الوالبي:

فَلاَ واللهِ لاَ يُلفَى لَمَا بِي *** لِلمَا بِهم أبداً دَواءُ[2]

فجمع بين لامي جرٍّ، وأيّاً ما كان فإنَّ (هل) تمحَّضت لإفادة الاستفهام في جميع مواقعها ."

يَتبيَّنُ من كلام سيبويه الَّذِي وافقه فيه الزَّمخشريّ أنَّ (هل) وبعض أدوات الاستفهام لا تؤدِّي معنى الاستفهام بنفسها بل اعتماداً على همزة استفهام حذفت لأنَّ هذه الأدوات لا تقع إلاَّ في موضع المسألة .

وابن عاشور يقول: إنَّ (هل) تُؤدِّي معنى الاستفهام بنفسها وهي لا تحتاج إلى همزة استفهامٍ وما ورد يمكن تخريجه . ورأيه هذا لا يجد المرء صعوبة في تقبُّله لبساطته وعدم تعقُّده ؛لأنَّه إذا أدَّى الموجود ما يُراد منه فلماذا البحث عن مفقودٍ؟ .

([1]) الكتاب ، عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسيبويه ت – ١٨ تحقيق عبد السلام هارون نشر: مكتبة الخانجي .

([2]) خزان الأدب ولب لباب لسان العرب ، ج ٩ ص ٥٢٨.

المسألة الثَّانية : قــد .

في شرحه لقولـه تعـالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[1] .

قال ابن عاشور :" و(قد) تحقيق للخبر الفعليّ ، فهو في تحقيـق الجملـة الفعليِّـة بمنزلة (إنَّ) في تحقيق الجملة الاسميِّـة . فحـرف (قـد) مختصٌّ بالـدِّخول علـى الأفعـال المتصرِّفة الخبريِّة المثبتة المجرَّدة من ناصب وجـازم وحـرف تنفـيس . ومعنـى التَّحقيـق ملازم له والأصحُّ أنَّه كذلك سواء كان مدخولها ماضياً أو مضـارعاً ، ولا يختلف معنـى قد بالنِّسبة للفعلين .

وقد شاع عند كثير من النَّحويِّين أنَّ قد إذا دخل على المضارع أفاد تقليل حصول الفعل، وقال بعضهم: إنَّه مأخوذ من كلام سيبويه ومن ظاهر كلام (الكشَّاف) في هذه الآية . والتَّحقيق أنَّ كلام سيبويه لا يدلُّ إلاَّ على أنَّ (قد) يـستعمل في الدَّلالـة علـى التَّقليل لكن بالقرينة وليست بدلالة أصليِّة. وهذا هو الَّذِي استخلصته من كلامهـم وهو المعوَّل عليه عندي"[2].

وبالرجوع إلى الكشَّاف في تفسير هذه الآية نجد أنَّ الزَّمخشريَ يقول:(قد) في (قـد نعلم) بمعنى (ربَّما) الَّذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته ، كقوله:

---

(1) الأنعام ٣٣.

(2) التَّحير والتَّنوير ج ٧ ص ١٩٦.

أخُو ثِقَةٍ لاَ تَهلكُ الخَمْرُ مَالَهُ *** وَلكنَّهُ قَدْ يَهلكُ المَالَ نَائِلُهُ(*)"[1]

إذن إفادة التَّقليل لا يمكن أخذها من ظاهر كلام الكشَّاف في هذه الآية بل العكس فهو يقول بإفادة الزِّيادة والكثرة . ولكن بالرجوع إلى المفصّل في صنعة الإعراب نجده يقول: " وتكون للتَّقليل في منزلة ربَّما إذا دخلت على المضارع كقولهم إنَّ الكذوب قد يصدق "[2] .

وعلى هذا فإنَّ الخلاف واضحٌ بين ابن عاشور الِّذي يرى أنَّه" لا فرق بين دخول(قد)على فعل المُضِيّ ودخوله على فعل المضارع في إفادة تحقيق الحصول، فالتَّحقيق يُعتبرُ في الزَّمن الماضي إن كان الفعل الذِّي بعد(قد)فعل مضيّ، وفي زمن الحال أو الاستقبال إن كان الفعل بعد (قد) فعلاً مضارعاً مع ما يضم إلى التَّحقيق من دلالة المقام ، مثل تقريب زمن الماضي للحال في نحو: (قد قامت الصَّلاة) وهو كناية تنشأ عن التَّعرّض لتحقيق فعل ليس من شأنه أن يشكَّ السَّامع في أنَّه يقع، ومثل إفادة التَّكثير مع المضارع تبعاً لما يقتضه المضارع من الدَّلالة على التَّجدَّد ."[3] وبين ما ذهب إليه الزَّمخشريّ من إفادة (قد) للتَّقليل إذا دخلت على الفعل المضارع مع أنَّه قد ذكر أنَّها تفيد التَّكثير أيضاً. وهذه المعاني قد أوردها ابن هشام في كتابه مغنى

(*) البيت لزهير طويل ورد في كتاب تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر لأبي الأصبع العدواني ج١ ص ٣٣٢

(1) الكشاف ج ٢ ص ١٧.

(2) المفصل ج١ ص ٤٣٣.

(3)التَّحرير والتَّنوير ج٧ ص ١٩١

اللَّبيب فقد ذكر لـ (قد) خمسة معانٍ " وهي : التَّوقع، التَّقريب، التَّقليل، والتَّكثير، والتَّحقيق ." [١] وهي المعاني التَّي أوردها السِّيوطي في الهمع حيث قال: "وتكون للتَّوقع من المضارع كقوله: قد يقدم الغائب إذا كنت تتوقَّع قدومه، وتكون لتقريب الماضي من الحال تقول: قام زيدٌ فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت قد قام اختصَّ بالقريب. والتَّقليل مع المضارع نحو قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، والتَّحقيق معهما مثاله مع الماضي قال تعالى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [٢]، ومع المضارع قوله تعالى:﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [٣] والتَّكثير كقوله:

قَدْ أترُكُ القِرْنَ مُصفرّاً أنامِلهُ *** كَأنَّ أثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرصَادِ[*] " [٤]

وفي الخلاصة لو جاز لنا التَّرجيح فإنَّ ما ذهب إليه ابن عاشور من أنَّ (قد) تفيد التَّحقيق وإفادتها للمعاني الأخرى تحصل من دلالة المقام هو الرَّاجح وذلك لو أنَّنا أخذنا إفادتها لمعنى التَّقليل مثلاً بالمثالين اللَّذين أوردهما السِّيُوطيّ في الهمع قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل نجد أنَّ التّقليل لم يُفد من (قد) بل من قولك

([1]) انظر مغنى اللَّبيب ج ١ ص ٢٣١.

([2]) الشمس الآية : ٩

([3]) النور الآية : ٦٤

[*] البيت لعبيد بن الأبرص هو في ديوانه بشرح أشرف ص ٦٥.

([4])همع الهوامع ج ٢ ص ٥٩٥ .

البخيل يجود والكذوب يصدق فإنَّه إن لم يُحمل على أنَّ صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً إذ آخر الكلام يناقض أوَّله.

المسألة الثَّالثة: (أل) .

(أل) عند علماء النَّحو على قسمين: (أل الجنسيَّة)، و (أل العهديَّة)، وقد جاء تفصيل ما أُجْمِلَ في كتاب جامع الدَّروس العربيَّة (*) كالآتي: "أل الجنسيَّة إمَّا أن تكون للاستغراق، أو لبيان الحقيقة. والاستغراقية إمَّا أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس ، وهي ما تشمل جميع أفراده كقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾ (١) أي كل فرد منه، وإمَّا لاستغراق جميع خصائصه مثل: (أنت الرَّجل) أي اجتمعت فيك جميع خصائص الرِّجال، وعلامة (أل) الاستغراقية أن يصلح وقوع (كل) موقعها كما رأيت .

و(أل) التِّي تكون لبيان الحقيقة هي التِّي تبيِّن حقيقة الجنس وماهيَّته وطبيعته بقطع النَّظر عمَّا يصدق عليه من أفراده ولذلك لا يصلح (كل) محلُّها وتُسمى لام الحقيقة والماهيَّة. وذلك مثل (الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ) أي حقيقته أنَّه عاقل مدرك وليس كل إنسان كذلك. و(أل العهديَّة) إمَّا أن تكون للعهد الذِّكري وهي ما سبق لمصحوبها ذِكرٌ في الكلام كقولك: (جاءني ضيفٌ فأكرمت الضَّيفَ) أي الضِّيف المذكور، ومنه قوله تعالى:﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ

(*) نقلت منه لدقَّة تفصيله مع أنَّه كتاب منهجي في التدريس .

(١) النساء الآية: ٢٨

أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾ ﴾[1] وإمَّا أن تكون للعهد الحضوري وهو ما يكون مصحوبها حاضراً مثل: (جئتُ اليوم) أي اليوم الحاضر الَّذي نحن فيه، وإمَّا أن تكون للعهد الذَّهنيّ وهي ما يكون معهوداً ذهنيًّا فينصرف الفكر إليه لمجرد النَّطق به مثل:حضر الأمير."[2]

ومن استدراكات صاحب التَّحرير على صاحب الكشَّاف ما جاء في شرح قوله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[3] .

قال ابن عاشور: "وإنَّما أفرد الكتاب ولم يقل الكتب، لأنَّ المفرد والجمع في مقام الاستغراق سواء وقد تقدَّم مع ما في الإفراد من الإيجاز ودفع احتمال العهد إذ لا يجوز أن ينزل كتاب واحد مع جميع النبيِّين وتعيَّن أن يكون المراد الاستغراق لا العهد، وجوَّز صاحب الكشَّاف كون اللَّام للعهد والمعنى أنزل مع كل واحد كتابه"[4] وفي الكشَّاف "وأنزل معهم الكتاب يريد الجنس، أو مع كل واحد منهم كتابه ليحكم الله أو الكتاب أو النَّبيّ المُنزل عليه"[5] .

---

(1) المزمل الآية: ١٥ – ١٦

(2) جامع الدروس العربية : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ت ١٣٦٤هـ نشر المكتب العمرية صيدا بيروت ط٢٨١٩٨٣ ج١ ص ١٤٧

(3) البقرة الآية : ٢١٣

(4) التَّحرير والتَّنوير ج٢ ص ٣٠٨.

(5) الكشَّاف ج١ ص٢٥٦ .

فَهِمَ ابن عاشور عبارة الزَّمخشريّ (أو مع كل واحد منهم كتابه) أنَّ الزَّمخشريّ جوَّز كون الـلام للعهد ولكن لا أرى ذلك وارداً وأحسب أنَّ (أو) التِّي جاءت في العبارة لم تكن مقصودة وإنّما المراد (أي) التَّفسيرية وعبارته تصبح (وأنزل معهم الكتاب يريد الجنس أي مع كل واحد منهم كتابه). وفي تفسير النَّسفي ما يؤيد هذا حيث يقول: "وأنزل معهم الكتاب أي مع كل واحد منهم كتابه"[(١)] وكذلك جاء في تفسير البغوي "وأنزل معهم الكتاب أي الكتب تقديره مع كل واحد منهم الكتاب بالحق"[(٢)] وهذا التقدِّير لابد منه مع (أل الجنسيِّة) .

أمَّا (أل العهديَّة) فقد قال بها الإمام الطَّبري في تفسيره جامع البيان حيث قال: "وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلف المختلفون فيه فعنده الآية نزلت في بني إسرائيل والنَّبيّ لا يأتي بكتاب جديد وإنَّما يأتي مؤيِّداً لشرع الرَّسول متَّبعاً لكتابه، وبنو إسرائيل عُرِفُوا بكثرة أنبيائهم لذا فإنَّ الضمير في قوله: (وما اختلف فيه إلاَّ الذِّين أوتوه) يعود إلى كتاب واحد وهو التَّوراة ."[(٣)] .

وهذا وجهٌ مقبولٌ ورأيٌّ معتبرٌ .

([1]) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، أبو البركات عبد الله بن أحمد محمد حافظ الدين النسفي . ٥٧١٠ تحقيق يوسف علي بدوي نشر دار الكلم الطِّيِّب ببيروت ط الأولى ١٩٩٨م/ج ١ ص ١٧٧ .

([2]) معالم التنزيل في تفسير القرآن ــ محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن البراء البغوي ت ٥١٠هـ تحقيق عبد الرزاق المهدي نشر داء إحياء التراث العربي ــ بيروت ط١ ١٤٢٠هـ ج١ ص ٢٧٣.

([3]) جامع البيان في تفسير القرآن محمد بن يزيد الطَّبري ت ٣١٠هـ تحقيق أحد محمد شاكر ــ مؤسسة الرسالة ط ١/ ١٤٢٠هـ ج٤ ص ٢٨٠.

المسألة الرابعة :فاء الفصيحـــة :

تحدث ابن عاشور عن الفاء الفصيحة في تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[1].

قال: " و(الفاء) في قوله فانفجرت قالوا: هي فاء الفصيحة، ومعنى فاء الفصيحة أنَّها الفاء العاطفة إذا لم يصلح المذكور بعدها لأن يكون معطوفاً على المذكور قبلها فيتعيَّن تقدِيرُ معطوفٍ آخرٍ بينهما يكون ما بعد الفاء معطوفاً عليه .. والتَّقدير في مثل هذا فضرب فانفجرت، وفي مثل قول عباس بن الأحنف :

قالوا خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بِنَا *** ثمَّ القُفولُ فقد جئنا خراسانا[2]

أي إن كان القفول بعد الوصول إلى خراسان فقد جئنا خراسان أي فلنقفل فقد جئنا وأمَّا تقدير الشَّرط هنا أي فإن ضربت فقد انفجرت ألخ فغير بَيِّن، ومن العجب ذكرُهُ في الكشَّاف"[3] .

وجاء في الكشَّاف "(فانفجرت) الفاء متعلقة بمحذوف أي فضرب فانفجرت أو فإن ضربت فقد انفجرت ـ كما ذكرنا في قوله:(فتاب عليكم) ـ كأنَّه وهي على هذا

([1]) البقرة ٦٠ .

([2]) حماسة القرشي ، تأليف عباس بن محمود بن مسعود القرشي النفي ت ١٢٩٩هـ المحقق خير الدين محمود قبلاوي نشر وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٥م .

([3]) التَّحرير والتَّنوير ج ١ ص ٥١٨ .

فاءٌ فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ : (فتاب عليكم) كأنَّه : فإن فعلتم فقد تاب عليكم" [١] .

ومن خلال ما جاء في الكتابين يتبيَّن أنَّ الخلاف بين ابن عاشور والزَّمخشريّ في تعريف فاء الفصيحة فابن عاشور يرى أنَّها الفاء العاطفة إذا لم يصلح المذكور بعدها أن يكون معطوفاً على المذكور قبلها. فيتعيَّن تقدير معطوف آخر بينهما يكون ما بعد الفاء معطوفاً عليه. وعند الزَّمخشريّ هي الَّتي تُفصح عن جواب شرط مقدَّر. ويُؤكِّد هذا ما ذكره أبو العباس في كتابه الدُّر المصون "وجعلها الزَّمخشريّ جواب شرط مقدَّر قال: (أو فإن ضربت فقد انفجرت) وقال: هي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاَّ في كلام بليغ، فكأنَّه يريد تفسير المعنى لا الإعراب"[٢].

ومع أنَّ ابن عاشور أنكَّر على الزَّمخشريّ ـ كما رأينا ـ جَعْلَ فاء الفصيحة تُفصحُ عن جواب شرط مقدَّر إلاَّ أنَّه وقع فيما أنكره فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٣] قال : "وقوله: (فلن يخلف الله عهده)الفاء فصيحة دالَّة على شرط مقدَّر وجزائه وما بعد الفاء هو علَّةُ الجزاء والتَّقدير فإن كان ذلك فلكم العذر في قولكم؛ لأنَّ الله لا يخلف عهده"

---

(1) الكشَّاف ج ١ ص ١٤٤ .

(2) الدُّر المصون في علم الكتاب المكنون، أبو العباس بهاء الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف باسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ .

(3) البقرة الآية : ٨٠

[1] وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[2]

قال: "والفاء في قوله (فقد رأيتموه) فاء الفصيحة عن قوله كنتم تمنَّون والتَّقدير: وأُجبتم إلى ما تمنَّيتم فقد رأيتموه ، أو التَّقدير: فإن كان تمنِّيكم حقًّا فقد رأيتموه" [3] .

وهذا عَينُ ما قالهُ الزَّمخشريّ.

المطلب الثَّاني : معاني الأسماء .

المسألة الأولى : (كم).

كم تأتي استفهاميَّة، وتأتي خبريَّة فـ "كم الاستفهاميَّة: أداة استفهام يُسألُ بها عن معدودٍ مجهولِ الجنسِ والكمِّيةِ معاً .. وكم الخبريَّة هي أداة للإخبار عن معدودٍ كثيرٍ، ولكنَّه مجهول الجنس والكمِّية" .

وقد خالف صاحب التَّحرير والتَّنوير صاحب الكشَّاف في معنى (كم) في قوله تعالى:﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ فابن عاشور يرى أنَّها استفهاميِّة حيث قال: "وهي هنا استفهاميِّة كما يدلُّ عليه وقوعها في حيِّز السِّؤال فالمسؤول عنه هو عدد الآيات."[1] وجوَّز صاحب الكشَّاف الوجهين فقال :"فإن قلت: كم استفهاميَّة أم خبريَّة قلت: تحتمل الأمرين"[2].

---

(1) التِّحرير والتَّنوير ج ١ ص ١٤٣.

(2) آل عمران الآية : ١٤٣

(3) التِّحرير والتَّنوير ج ٤ص ١٠٨.

وابن عاشور لا يوافقه في هذا ؛ لذا أيَّد من أنكره عليه بقوله: " ولبعد كونها خبريَّة أنكره أبوحيَّان على صاحب الكشَّاف وقال: إنَّه يفضي إلى اقتطاع الجملة الَّتي فيها (كم) عن جملة السُّؤال ، مع أنَّ المقصود السُّؤال عن النِّعم" [٣] .

ولكن ما ذهب إليه صاحب الكشَّاف وافقه عليه كثير من المفسِّرين ، ففي التَّفسير الكبير يقول الرَّازي: " وهي ها هنا يحتمل أن تكون استفهاميَّة وأن تكون خبريَّة"[٤] . وفي غرائب القرآن ورغائب الفرقان يقول النِّيسابويّ: "كم تحتمل الاستفهاميَّة أو الخبريَّة)[٥] . ويقول النَّسفيّ في مدارك التَّنزيل:"كم استفهاميَّة أو خبريَّة".

أمَّا قول أبي حيَّان الَّذي أيَّده ابن عاشور: إنَّ (كم) إذا جُعلتْ خبريَّة تُفضي إلى اقتطاع الجملة الَّتي فيها (كم) عن جملة السُّؤال ، فهذا لا أراه وارداً؛ لأنَّه إذا كان المقصود السُّؤال عن النِّعم فإنَّ كم الاستفهاميَّة تفيد التَّقرير الَّذي يُراد منه التَّوبيخ ، وإن كانت خبريَّة فالمراد من السُّؤال التَّكثير، وفي فتح البيان ما يشير إلى هذا حيث قال

---

(1) التَّحرير والتَّنوير ج٢ ص ٢٩٠.

(2)الكشَّاف ج ١ ص ٢١١ .

(3) التَّحرير والتَّنوير ج٢ ص ٢٦٠.

(4) مفاتيح الغيب التفسير الكبير أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرَّازي ت ٦٠٦هـ نشر دار التراث العربي ببيروت ط ١ ، ١٤١٦هـ ، ج ١ ص ٥٨٣.

(5) غرائب القرآن ورغائب الفرقان نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسن النِّيسابوي ،ت ٨٥٠هـ تحقيق الشيخ زكريا نشر دار الكتب العلمية بيروت ط١ ، ١٤١٦هـ ج١ ص ٥٨٣.

صاحبه:" وهو سؤال تقريع وتوبيخ، والمسؤول عنهم يهود المدينة، وكم إمَّا استفهاميِّة للتَّقرير أو خبريِّة للتَّكثير "[1] .

المسألة الثَّانيِّة : كلَّما .

في إعراب (كلَّما) الَّتي وردت في قوله تعالى:﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ [2].

قال صاحب التَّحرير: "ما: الظَّرفيِّة المصدريَّة ، والتَّقدير : في كل أوقات مجيء الرُّسل إليهم كذبوا ويقتلون . وانتصب كلَّما بالفعلين وهما: كذبوا ويقتلون على التَّنازع.

وتقديم كلَّما على العامل استعمال شائع لا يكاد يتخلَّف ؛لأنَّهم يريدون بتقديمه الاهتمام به ، ليظهر أنَّه هو محل الغرض المسوقة له جملته ، فإنَّ استمرار صنيعهم ذلك مع جميع الرُّسل في جميع الأوقات دليلٌ على أنَّ التَّكذيب والقتل صارا سجيِّتين لهم لا تتخلفان إذ لم ينظروا إلى حال رسول دون آخر، ولا إلى زمان دون آخر، وذلك أظهر في فظاعة حالهم، وهي المقصود هنا، وبهذا التَّقدِيم يشرب ظرف (كلَّما) معنى الشَّرطيِّة فيصير العامل فيه بمنزلة الجواب له، كما تصير أسماء الشَّرط متقدِّمة على أفعالها وأجوبتها في نحو قوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [3]. إلاَّ أنَّ

([1]) فتح البيان في مقاصد القرآن أبو الطِّيِّب محمد صديق خان ت ١٣٠٧هـ نشر المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٩٩٢م ج ٤٢٤.

([2]) المائدة الآية: ٧٠

([3]) النساء الآية : ٧٨

(كلمَّا) لم يسمع الجزم بعدها ولذلك لم تُعد في أسماء الشَّرط؛ لأنَّ (كل) بعيد عن معنى الشَّرطيِّة ؛ والحقُّ أنَّ إطلاق الشَّرط عليها في كلام بعض النَّحاة تسامح. وقد أطلقه صاحب (الكشَّاف) في هذه الآية؛ لأنَّه لم يجد لها سبباً لفظيَّاً يُوجب تقدِيمها"[1] .

وبالرِّجوع إلى الكشَّاف في إعراب هذه الآية نجد صاحبه يقول : "كلَّما جاءهم رسول: جملة شرطيِّة وقعت صفة لـ (رسولاً) فإن قلت: أين الجواب؟ لأنَّ الرَّسول الواحد لا يكون فريقين.. قلت: هو محذوف يدلُّ عليه قوله: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ كأنَّه قيل كلَّما جاءهم رسول منهم ناصبوه. وقوله : چى ىچ جواب مستأنف لقائل يقول:" كيف فعلوا برسولهم؟" [2].

وما قاله صاحب الكشَّاف نجده في كثير من كتب التَّفاسير ففي التَّفسير الكبير مثلاً يقول الإمام الرَّازيّ:" وقوله:(﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمُ﴾ جملة شرطيِّة وقعت صفة لقوله:(رسولاً) والرَّاجع محذوف والتَّقدير: كلَّما جاءهم رسول منهم بما لا تهوى أنفسهم؛ أي بما يُخالف أهواءهم وما يُضاد شهواتهم من مشاق التَّكليف، وها هنا سؤلان: الأوَّل أين جواب الشَّرط؟ فإنَّ قوله: فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون لا يصلح أن يكون جواباً لهذا الشَّرط؛ لأنَّ الرَّسول الواحد لا يكون فريقين. والجواب:أنَّ جواب الشَّرط محذوف، وإنَّما جاز حذفه لأنَّ الكلام المذكور دليل عليه،

---

(1) التَّحرير والتَّنوير ج ١ ص ٢٧٣.

(2) الكشَّاف ج ١ ص ٦٦٢.

والتَّقدير كلَّما جاءهم رسول ناصبوه، ثمَّ قيل: كيف ناصبوه؟.فقيل:(فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلون)" [١] .

وهذا عين ما قاله الزَّمخشريّ وفي أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل مثل هذا إلاَّ أنَّ صاحبه رجَّح أن يكون(فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلون) جواباً للشَّرط حيث قال:" (فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلون) جواب الشَّرط والجملة صفة (رسولاً) والرَّاجع محذوف أي رسولٌ منهم وقيل الجواب محذوف دلَّ عليه ذلك وهو استئناف ." [٢]

وأمَّا ما قاله صاحب التَّحرير فنجده في كثير من كتب النَّحو وهو أنَّ (كلَّمَا) مركَّبة من كلمتين (كل) وهو يفيد العموم، و(ما) المصدريِّة الظَّرفيَّة . ولكن من أين تطرَّق معنى الشَّرطيِّة لكلمَّا؟ هل من (كل) أم من (ما)؟ فصاحب التَّحرير يرى أنَّ معنى الشَّرطيِّة تطرَّق لكلَّما في كلام بعض النَّحاة من جهة (كل) فابن عاشور يقول:" إلاَّ أنَّ كلَّمَا لم يسمع الجزم بعدها ولذلك لم تُعدُّ في أسماء الشَّرط؛ لأنَّ (كل) بعيد عن معنى الشَّرطيِّة)، أمَّا ابن هشام فيرى أنَّ معنى الشَّرطيِّة تطرَّق لـ (كلمَّا) من جهة (ما) حيث يقول:(.. وأنَّ (ما) المصدريِّة التَّوقيتيِّة شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتَّبة على الأخرى ولا يجوز أن تكون شرطيِّة مثلها في ما

([1]) التَّفسير الكبير أبو عبد الله بن محمد بن عمر بن الحسن التميمي الرَّازي الملقب بفخر الدين الرَّازي ت ٦٠٦ النشر دار إحياء التراث العربي بيروت ط٣ ١٤٢٠هـ ج ١٢ ص ٤٠٤.

([2]) أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل . ناصر الدِّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي تحقيق محمد عبد الرحمن نشر دار إحياء التراث العربي ط الأولى ٤١٨هـ ج٢ ص ١٣٧.

تفعل أفعل لأمرين أنَّ تلك عامَّة فلا تدخل عليها أداة العموم وأنَّها لا تَرِدُ بمعنى الزَّمان على الأصحّ" [١].

وما أراه أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام هو الصَّواب لأنَّ (ما) في (كلمَّا) ليست زائدة كما في أسماء الشَّرط مثل (أينما) و(وحيثما) بل هي في (كلَّمَا) مصدريِّة ظرفيِّة ، و(كلمَّا) لو جُرِّدت من (ما) فإنَّ (كل) لا تفيد معنى الشَّرطيِّة وهو ما أكدَّه صاحب التَّحرير نفسه. إذن إفادة الشَّرطيِّة جاءت من (ما) المصدريِّة الظَّرفيِّة كما أفادت (إذا) الظَّرفيِّة معنى الشَّرط . أمَّا قوله: كلمَّا لم يسمع الجزم بعدها فكذلك هناك أدوات شرط غير جازمة لذا فإنَّ صاحب الكشَّاف لم يكن متجاوزاً عندما جعل (كلمَّا) من أدوات الشَّرط .

المسألة الثَّالثة :قريب:

قال تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢].

معلوم أنَّ الصَّفة تتبع الموصوف في تذكيره وتأنيثه إذا رفعت ضميراً يعود إلى موصوف. فعلى هذه القاعدة فإنَّ كلمة (قريب) في الآية الكريمة من حقها التَّأنيث؛ لأنَّ الضمير يعود إلى مؤنث، ولكنَّها جاءت خالية من تاء التَّأنيث. وفي هذا يقول صاحب التَّحرير والتَّنوير:" وعدم لحاق علامة التَّأنيث بوصف قريب مع أنَّ موصوفه

---

(1) مغني اللَّبيب ج ١ ص ٢٦٧.

(2) الأعراف الآية : ٥٦

مؤنَّث اللَّفظ وجَّههُ علماء العربيِّة بوجوهٍ كثيرةٍ وأشار إليها في الكشَّاف، وجلُّها يحوم حول تأويل الاسم المؤنَّث بما يُرادفهُ من اسمٍ مذكَّرٍ، أو الاعتذار بأنَّ بعض الموصوف به غير حقيقيّ التَّأنيث كما هنا. وأحسنها عندي قول الفَّراء وأبي عبيدة:" أنَّ قريباً أو بعيداً إذا أطلق علىٍ قرابةِ النَّسب ، أو بُعد النَّسب فهو مع المؤنَّث بتاء ولابد، وإذا أطلق على قرب المسافة أو بُعدِها جاز فيه مطابقة موصوفِهِ، وجاز فيه التَّذكير على التَّأويل بالمكان وهو الأكثر" [(١)].

يُفهمُ من كلامه أنَّ التَّأويلات التِّي ذكرها صاحب الكشَّاف وهي:" على تأويل الرَّحمة بالرَّحم أو التَّرحم، أو لأنَّه صفة موصوف محذوف، أو شيء قريب، أو على تشبيه بفَعِيْلٍ الذِّي هو بمعنى مفعول كما شُبِّه ذلك به فقيل قُتلاءُ وأُسراءُ، أو لأنَّه بزنة المصّدر الَّذي هو (النقيض والضغيب)[(*)] ، أو لأنَّ تأنيث الصَّفة غير حقيقيّ"[(٢)] .

يُفهمُ من كلام صاحب التَّحرير والتَّنوير أنَّ هذه التّأويلات كلَّها بعيدة لأنَّ صاحب الكشَّاف لم يُفرِّقْ بين (قريبٍ) إذا أطلق على النَّسب، و(قريبٍ) إذا أطلق على قربِ المسافة، فالأوَّل مع المؤنَّث بتاء ولابدَّ والآخر جاز فيه التَّذكير على التَّأويل

---

(١) التَّحرير والتَّنوير ج ٨ ص ١٧٧ .

(*) قوله : (النقيض والضغيب): النقيض : هو صوت العقاب والحامل والرِّحال ، الضغيب: صوت الأرنب ينظر تاج العروس ، ن ق ض ، ض غ ب .

(2) الكشَّاف ج ٢ ص ١١١.

بالمكان، ولَّما كان الحديث في هذه الآية عن قرب المكان فإنَّ التَّأويلات الَّتي أورها صاحب الكشَّاف يُنظرُ إليها في هذا الإطار ثمَّ يأتي الحكم بعد ذلك لها أو عليها وفي رأيِّ أنَّ جميع التّأويلات التِّي ذكرها صاحب الكشَّاف مقبولة في تفسير مجيء (قريب) خالية من التَّاء صفة لمؤنَّث .

المبحث الثَّالث

الاستدراكات الإعرابيِّة

المطلب الأوَّل :الاستدراكات في إعراب المفردات

المســـألة الأولى: إعـراب ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾

في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ ﴾[1].

يقول ابن عاشور: " ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ يتعيَّن أن يكون كلاماً متَّصلاً بقوله (للمتَّقين) على أنَّه صفة بإرداف صفتهم الإجماليَّة بتفصيل يُعرَفُ به المراد .. وجوَّز صاحب الكشَّاف كونه كلاماً مستأنفاً مبتدأً وكون: (أولئك على هدىً) خبره، وعندي أنَّه تجَوُّز ما لا يليق؛ إذ الاستئناف يقتضي الانتقال من غرض إلى آخر"[2].

وبالرجوع إلى كلام صاحب الكشَّاف نجده يتَّفقُ مع ابن عاشور في جعل (الذِّين يؤمنون) صفة للمتَّقين، ولكنَّه جوَّز القطع وذلك لأنَّ الإعراب يحتمله قال: " الَّذين

([1]) البقرة الآيـة: 2، ٣

([2]) التَّحرير والتَّنوير ج ١ ص ٢٢٩.

يؤمنون بالغيب: إمَّا موصولة بالمتَّقين على أنَّه صفة مجرورة، أو مدح منصوب أو مرفوع بتقدير: أعني الَّذين يؤمنون :أو هم الَّذين يؤمنون، وأمَّا مقتطع عن المتَّقين مرفوع بالابتداء مخبر عنه بـ (أولئك على هدىً)"[١] وليس هو أوَّل من قال به فالنَّحاس يقول في كتابه إعراب القرآن: "الذِّين في موقع خفض نعت للمتَّقين. ويجوز أن يكون نصباً بمعنى أعني ، ورفعاً من جهتين بالابتداء والخبر (أولئك على هدى من ربهم)، وعلى إضمار(هم)" [٢]، وتابعهما العُكبريّ في كتابه التَّبيان في إعراب القرآن قال:"(الَّذين يؤمنون) في موضع جرٍّ صفة (للمتَّقين) ويجوز أن يكون في موضع نصب إمَّا على موضع(للمتَّقين) أو بإضمار أعني، ويجوز أن يكون في موقع رفع على إضمار(هم) أو مبتدأ خبره (أولئك على هدىً)"[٣].

نخلص إلى أنَّ ما ذهب إليه صاحب الكشَّاف قد سُبقَ إليه وجاء من بعده من وافقه فيه، وذلك لأنَّ القطع عند علماء النَّحو المراد منه قطع عامل المتَّبوع عن التَّابع وليس بالضَّرورة أن يقتضي ذلك الانتقال من غرض إلى آخر.

---

(1) الكشاف ج .... ص ....

(2) إعراب القرآن : أبو جعفر النَّحاس ت ٣٣٩هـ نشر دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ ٤٢١هـ ج ١ ص ٢٥ .

(3) التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله العكبريّ ت ٦١٦ هـ تحقيق علي محمد البيجاوي نشر عيسى الجلي وشركاؤه ج١ص ١٧.

المســـــألة الثَّانيـــّة : (إعراب مفسدين) .

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾[1].

قال ابن عاشور: "والعُثُوُّ بضم الثَّاء: هو أشدُّ الفساد، وقيل: هو الفساد مطلقاً، وعلى الوجهين يكون (مفسدين) حالاً مؤكِّدة لعاملها، وفي(الكشَّاف) جعل معنى لا تعثوا لا تتمادوا في فسادكم، فجعل المنهيَّ عنه هو الدَّوام على الفعل، وكأنَّه يأبى صحَّة الحال المؤكِّدة للجملة الفعلية فحاول المغايرة بين لا تعثوا وبين مفسدين تجنُّباً للتَّأكيد، وذلك هو مذهب الجمهور لكنَّ كثيراً من المحقِّقين خالف ذلك واختار ابن مالك التَّفصيل، فإنْ كان معنى الحال هو معنى العامل جعلها شبيهة بالمؤكِّدة لصاحبها كما هنا، وخصَّ المؤكِّدة لمضمون الجملة الواقعة بعد الاسميَّة نحـو: (زيدٌ أبوك عطوفاً)"[2] .وبالرّجـوع إلى الكشَّاف نجد الزَّمخشـريّ فسَّر الآيـة (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) بقوله: "لا تتمادوا في الفساد في حال فسادكم لأنَّهم كانوا متمادين فيه" [3] وعلى هذا فإنَّ (مفسدين) ليست حالاً مؤكِّدة لعاملها ، بل هي حال مبيِّنة له وقد أشار لذلك صاحب الدُّر المصون حيث قال : "ويحتمل أن تكون حالاً مبيِّنة لأنَّ الفساد عام والعِثيّ أخصّ كما تقـدَّم، ولهذا قـال الزَّمخشـريّ: فقيل لهـم: لا تتمادوا في الفساد في حال فسادكم؛ لأنّهم كانوا متمادين فيه فغاير بينهما كما ترى"[4].

---

(1) البقرة الآيـــة : ٦٠

(2) التَّحرير والتَّنوير ج ١ ص ٥٢٠ .

(3) الكشَّاف ج ١ ص ١٤٤.

(4)الدَّر المصون ج ١ ص ٣٨٩.

فابن عاشور جعل (مفسدين) حالاً مؤكِّدة لعاملها وإن اختلف اللَّفظان، وهذا لا خلاف في جوازه بين النَّحويين إلاَّ أنَّه ذكر أنَّ صاحب الكشَّاف لم يجعل (مفسدين)؛ حالاً مؤكِّدة لمضمون الجملة التي قبلها وهو نفسه لم يقل بهذا في إعراب (مفسدين) لذا لا يصلح كلامه هذا أن يكون شاهداً لرفض الجمهور أو صاحب الكشَّاف صحَّة مجيء الحال مؤكِّدة لمضمون الجملة الفعليِّة.

المسألة الثَّالثة : إعراب ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾..

في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [1] .

يقول ابن عاشور في تفسيره لهذه الآية: "والرَّؤية بصريَّة ، بدليل تعديَّتها بحرف إلى: الَّذي يتعدَّى به فعل النَّظر، وجوَّز صاحب الكشَّاف في قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [2] . في سورة النِّساء أن تكون الرُّؤيَّة قلبيِّة، وتكون (إلى) داخلةً على المفعول الأوَّل لتأكيد اتِّصال العلم بالمعلوم وانتهائه بالمجازيّ إليه، فتكون مثل قوله :﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [3]."

---

(1) آل عمران الآية : ٢٣

(٢) النساء الآية: ٤٤

(3) البقرة الآية: ٢٥٨

فابن عاشور يعتقد أنَّ الفعل رأى في هذه الآية ومثيلاتها بمعنى أبصر بدليل تعديَّتها بحرف الجرِّ (إلى) وعلى هذا فإنَّ(إلى) حرف جر أصليّ، والجار والمجرور يتعلقان بالفعل وليس لهما محلٌّ في الإعراب . وذكر ابن عاشور أنَّ صاحب الكشَّاف جوَّز أن تكون الرؤيَّة قلبيَّة أي أن فعله ينصب مفعولين؛ لأنَّ أفعال القلوب وهي: "ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ ووجدتُ إذا كُنَّ بمعنى معرفة الشَّيء على صفة كقولك: علمتُ أخاك كريماً؛ ووجدتُ زيداً ذا الحفظ ؛ ورأيتُه جوَّاداً . تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصد إمضاؤها على الشَّك أو اليقين فتنصب الجزءين على المفعولين،وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما ."[1].

وعلى هذا فإنَّ حرف الجرِّ (إلى) على رأي صاحب الكشَّاف حرف جرٍّ زائد، والمجرور به في هذه الحالة له محلٌّ في الإعراب، وهذا هو محل الخلاف بين صاحب التَّحرير وصاحب الكشَّاف .

ولكن ممَّا يعجب له المرء أنَّ صاحب التَّحرير ما استبعده هنا قال به في مكان آخر ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾[2].

---

(1) المفصَّل في صنعة الإعراب ج ١ ص ٣٤٥.

(2) البقرة الآيـــة : ٢٤٣ .

قال:"يكون فعل الرُّؤية علميًّاً من أخوات ظنَّ على مذهب الفرَّاء وهو صوابٌ، لأنَّ (إلى) ولام الجر يتعاقبان في الكلام كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[1].أي لك، وقالوا:أحمد الله إليك كما يقال أحمد لك الله، والمجرور بإلى في محل المفعول الأوَّل؛لأنَّ حرف الجرِّ الزائد لا يتطلَّب متعلَّقاً."[2] .

وهذا هو ما يعنيه صاحب الكشَّاف عندما جوَّز أنَّ يكون فعل الرُّؤية في آية النِّساء قلبيًّاً .

المطلب الثَّاني : الاستدراكات في إعراب الجمل

المسألة الأولى: إعراب (لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ) .

في قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[3]. قال ابن عاشور: "وقوله من دونه حال من (وليَّ وشفيع) والعامل في الحال فعل يخافون ،أي : ليس لهم وليٌّ دون الله ، ولا شفيع دون الله ذلك بأنَّ الله مولى الَّذين آمنوا ، وهو تعريض بالمشركين الَّذين اتَّخذوا شفعاء وأولياء غير الله، وفي الآية دليل على ثبوت الشَّفاعة بإذن الله كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا

(1) النمل الآية : ٣٣

(2) التَّحرير والتَّنوير ج ٢ ص ٤٧٦.

(3) الأنعام الآية : ٥١

ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾[1]. ولصاحب الكشَّاف هنا تكلَّفات في معنى يخافون أن يحشروا وفي جعل الحال من ضمير يحشروا حالاً لازمة، ولعلَّه يرمي بذلك إلى أصل مذهبه في إنكار الشَّفاعة" [2].

هذا الاتِّهام وإن لم يكن صريحاً إلاَّ أنَّه يُشير بوضوح إلى أنَّ صاحب الكشَّاف ينتصر لمذهبه الاعتزاليّ من خلال تطويع النّحو واللُّغة في تفسيره للقرآن . وهذا الاتِّهام صرَّح به صاحب كتاب(الانتصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف) ويجدُرُ بنا أن نأتي بكلامه ليتبيَّن الحقُّ حيث قال: "وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم فهذا كلام مستقلٌّ برأسه ومضمونه تخصيص الإنذار المأمور به بالقوم الخائفين من البعث، إمَّا لأنّهم مقرُّون به ، وإمَّا لأنَّهم يحتاطون لأنفسهم فيحملهم الخوف على النَّظر المفضي إلى اليقين دون العتاة المصمَّمين على الجحد وليس كل خائف من البعث لا شفيع له، فإنَّ الموحِّدين أجمعين خائفون وهم مشفوع لهم، وإن عَنى ـ يعني الزَّمخشريّ ـ باللاَّزمة الَّتي لا ينقل ذو الحال عنها كالَّتي في قوله: وهو الحق مصدِّقاً قائماً فهو حينئذٍ يبتني على قاعدته في إنكار الشَّفاعة، فكل خائف عنده لا شفيع له ، إذ لا يخاف إلاَّ أصحاب الكبائر غير التَّائبين أو الكفَّار ، والكل عنده سواء لا شفيع لهم، وحيث أُثبتت الشَّفاعة جعلها خاصَّة بزيادة الثَّواب، فلا ينالها إلاَّ من استوجب الجنَّة، فمن ثَمَّ جعل الحال لازمة إذ النَّاس قسمان: غير مخالف فلا تناله الآية، وخائف فذاك إنَّما يخاف

---

(1) البقرة الآية : ٢٥٥.

(2) التَّحرير والتَّنوير ج ٧ ص ٢٤٥.

لأنَّه يستوجب العقاب فلا شفاعة تناله، وهذه من دقائقه الخفيِّة، ومكامنه المزويَّة فتفطَّن لها "[١].

وللتّأكُّد من صحّة الاتِّهام لابد من الرَّجوع إلى الكشَّاف حيث يقول صاحبه: "وقوله: ليس لهم من دونه وليّ ولا شفيع في موضع الحال من يحشروا بمعنى يخافون أن يحشروا غير منصورين ولا مشفوعاً لهم، ولابُدَّ من هذه الحال ، لأنَّ كلاًّ محشور فالمخُوف إنَّما هو الحشر على هذه الحال. "[٢].

لو تأملَّنا فيما قاله صاحب الكشَّاف نجد أنَّه يقرَّر أنَّ جميع الخلق محشورون، ولا مفرَّ من الحشر، إذن لا خوف لمن وثق أنَّه منصور ومشفوع له ولكن لابدَّ أن يخاف من يخشى أن لا يجد شفيعاً في ذلك اليوم ولا نصيراً .فهو لا ينكر الخوف من الحشر والدَّليل على ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا ﴾[٣].قال:"إنّنا نخاف: يحتمل أنَّ إحساننا إليكم للخوف من شـدَّة ذلك اليـوم لا لإرادة مكافأتكم ،وإنَّا لا نريد منكم المكافأة لخوف عقاب الله تعالى على طلب المكافأة بالصَّدقة "[٤] .

([1]) الإنصاف فيما تضمنه الكشَّاف، حاشية الكشَّاف لابن المنير الأسكندري ت ٦٨٣ ج٢ ص ٢٦.

([2]) الكشَّاف ج٢ ص ٢٧.

([3]) الإنسان الآية : ١٠

([4]) الكشَّاف ج ٤ ص ٦٦٩.

فالخوف على تلك الحالة وافقه عليه صاحب البحر المحيط حيث قال:" أي يخافون أن يحشروا في حال من لا وليَّ له ولا شفيع[1]". إذن فليس هناك من دقائق مخفيَّة ولا مكامن مزويَّة .

المسألة الثانية : إعراب جملة (وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ).

في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾[2] .

قال ابن عاشور:" وجملة (وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) الواو فيها واو الحال، وهي في موضع الحال من المبتدأ المحذوف ، أو من اسم العدد الَّذي هو خبر المبتدأ ، وهو وإن كان نكرة فإنَّ وقوعه خبراً عن معرفة أكسبه تعريفاً. على أنَّ وقوع الحال جملة مقترنة بالواو قد عُدَّ من مسوغات مجيء الحال من النَّكرة ، ولا وجه لجعل الواو فيه داخلة على جملة هي صفة للنَّكرة لقصد تأكيد لصوق الصَّفة بالموصوف كما ذهب إليه في الكشَّاف لأنَّه غير معروف في فصيح الكلام. "[3]

---

(1) البحر المحيط ج ٤ ص ٥٢٠

(2) الكهف الآيـــة : ٢٢

(3) التَّحرير والتَّنوير ج ١٥ ص ٢٩٢ .

هذه المسألة تتعَّلق بقضيِّتين نحويَّتين: القضيَّة الأولى هي القاعدة المعروفة عند النَّحاة: الجُملُ بعد المعارف تُعرب أحوالاً ، وبعد النَّكرات تعرفُ صفـات. أمَّا القضيَّة الأخرى: فهي أنَّ الصَّفة والموصوف كالشَّيء الواحد لا يجوز الفصل بينهما لذا نظر صاحب الكشَّاف في هذه الآية وغيرها إلى القاعدة الأولى، وسمى هذا الواو بواو اللُّصوق وهو الثُّبوت المعنوي لا اللَّفظيّ، وذلك أنَّ الصَّفة التصقت بموصوفها وثبتت ثبوتاً قويَّاً، لذا قال: "فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثَّالثة، ولم دخلت عليها دون الأوَّلين ؟ قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنَّكرة ، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر. ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قولـه تعالـى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[1].

وفائدتها تأكيد لصوق الصَّفة بالموصوف،والدَّلالة على أنَّ اتَّصافه بها أمر ثابت." [2].

ونُقل عنه الشِّيرازيّ في كتابه أنوار التَّنزيل قال: "وبأن أدخل فيه الواو على الجملة الواقعة صفة للنَّكرة تشبيهاً لها بالواقعة حالاً من المعرفة، لتأكيد لصوق الصَّفة بالموصوف، والدَّلالة على أنَّ اتَّصافه بها أمرٌ ثابت. [3]".

([1]) الحجر الآيـــة :٤

([2]) الكشَّاف ج ٢ ص ٧١٣.

([3]) أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن محمد الشِّيرازيَ البيضاوي ت ٦٨٥هـ ، تحقيـق

أمَّا ابن عاشور فقد نظر إلى الآية من خلال القاعدة الأخرى وهي عدم جواز الفصل بين الصِّفة والموصوف لذا جعلها حاليِّة والَّذي سوغ مجيء الحال من النَّكرة عنده اقتران الجملة بالواو.

ونخلص إلى أنَّ كلاًّ من ابن عاشور والزَّمخشريّ يستند إلى قاعدة نحويَّة معروفة عند النَّحاة ولا يترتب على هذا الاختلاف فسادٌ في المعنى حتى يُقالَ ما ذهب إليه الزَّمخشريّ غير معروف في فصيح الكلام.

محمد عبد الرحمن المرغبي، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ١٤١٨هـ ج ٣ ص ٢٧٧.

الخاتمـــــــة :

بتوفيق من الله وتدارك منه وفضل تتبعتُ القضايا الـتي أثارهـا ابـن عاشـور في كتابه التَّحرير والتَّنوير خطَّأ فيها الزَّمخشريّ أو اتَّهم عمله بـالنَّقص أو رأيـه بـاللَّبس لتأكيد صحَّة الاتِّهام الَّذي أُلصق بالزَّمخشريّ أو نفيه وهو: أنَّه ينتصر لمذهبه الاعتزاليِّ من خلال النَّحو والإعراب في تفسيره للقرآن الكريم في كتابه الكشَّاف .

عرَّفـتُ في المقدِّمـة بـابن عاشـور والزَّمخـشريّ وكتابيهمـا (التَّحريـر والتَّنـوير، والكشَّاف)، وحددَّتُ المشكلة وبيَّنتُ الهدف وأوضحت المنهج الَّذي اتَّبعتـه والهيكـل الَّذي بنيته على مبحثين : المبحـث الأوَّل تحـدَّثتُ فيـه عـن الاسـتدراكات في معـاني الحروف والأسماء ، والمبحث الثَّاني تحدَّثت فيه عن الاستدراكات الإعرابيِّة في إعـراب المفردات والجمل ، وخلصتُ إلى النتائج الآتية :

١. لم ينفرد الزَّمخشريُّ برأي لم يسبق إليه أو لم يتابع فيه .
٢. لا يختار الزَّمخشريَ رأياً لا يسنده دليل نحوي أو لا يجيزه وجه إعرابيّ.
٣. ينسب ابن عاشور في بعض المسائل قـولاً للزَّمخـشريَ لم يقلـه ، ويلـصق بـه تهمة وهو بريءٌ منها .
٤. ينكر ابن عاشور في بعض المسائل على الزَّمخشريَ رأيًـاً .ويقـول هـو بـالرأيِّ نفسه في مكان آخر.

٥. مع أنَّ الزَّمخشريّ معتزليُّ الاعتقاد إلاَّ أنَّني لم أجد من خلال البحث ما يُؤيِّد صحّة الاتِّهام بأنَّه ينتصر لمذهبه بإرغام النَّحو وتطويعه في تفسيره للقرآن الكريم .

التَّوصيات :

إجراء بحوث في البلاغة واللُّغة لتأكيد التَّهمة أو نفيها القائلة بأنَّ الزَّمخشريّ ينتصر لمذهبه في تفسيره للقرآن لأنَّهما من أدوات التَّفسير كذلك.